## المسألة الثانية عشرة (*)

# في التعجب القياسي

**توطئة :**

إنّ التعجب من أكثر الأبواب اختلافا في علم النحو منذ نشأته وإلى يوم الناس هذا، فقد قالوا إنه كان سببا وراء التبويب والتقعيد لهذا الفن، في روايات كثيرة لا تستطيع أن ترجّح إحداها، وأخذ هذا الخلاف ينمو ويكبر إلى أن شغل الناس، منذ وضع العلم وإلى يومنا هذا.

والحقيقة أن الخلاف فيه لا أساس له، وكان يمكن حله بكلمة واحدة وهو أنه : هكذا استعمله العرب دون تعليل أو تخريج، فهو كلام جار مجرى المثل، والأمثال لا تبدل ولا تغير.

**تعريفه** : انفعال يحدث في النفس عند استعظام فعل فاعل ظاهر المزيّة بسبب زيادة فيه خفي سببها. ولهذا يقال إذا ظهر السبب بطل العجب. [1] فالتعجب معنى يحصل عند المتعجب، عند مشاهدة ما يجهل سببه، ويقل في العادة وجود مثله، وذلك المعنى كالدهش والحيرة، مثال ذلك : أنا لو رأينا طائرا يطير لم نعجب منه لجري العادة بذلك، ولو طار غير ذي جناح لوقع العجب منه، لأنه خروج عن العادة، وخفي سبب الطيران [2].

**أساليب التعجب القياسي :**

**للتعجب صيغتان قياسيتان** هما: (ما أفعل، وأفعل به)

**أولا : صيغة «ما أفعل»** مثل «ما أحسن زيدا» !

أما اختيارهم «ما» دون غيرها، فلأن «ما» في غاية الإبهام، والشيء إذا كان مبهما كان أعظم في النفس لاحتماله أمورا كثيرة، فلهذا كانت زيادتها في التعجب أولى من غيرها. [3]

---

١) (*) الإنصاف المسألة ١٥ الجزء الأول.
١- الأشموني ١ / ١٧
٢) شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٤٢
٣) أسرار العربية (١. ١)

وأجمعوا على اسميتها، لأن في «أحسن» ضمير يعود عليها [١] والضمير لا يعود إلا على الأسماء [٢].

**وأجمعوا** أيضا على أنها مبتدأ، لأنها مجردة للإسناد إليها، خلافا للكسائي، فقد روي عنه أن «ما» لا موضع لها من الإعراب. [٣] وهي مبنية على السكون، وسبب بنائها : شبهها في المعنى حرفا مقدّرا، فإن التعجب من المعاني التي لم تضع العرب لها حرفا يدل عليها، كما وضعوا للنفي «ما» وللنهي «لا» وللتمني «ليت» وللترجي «لعل» إلى غير ذلك. لكن العرب لم تضع للتعجب حرفا يدل عليه، فضمنوا «ما» معنى حرفه فبنوها، كما ضمنوا اسم الإشارة، معنى حرف الإشارة، وإن لم ينطق به، كذلك بنيت «ما» لشبهها في المعنى حرفا مقدرا. [٤]

وبعد أن اتفقوا على أن «ما» اسم مبتدأ، اختلفوا في معناها.

١ – مذهب «سيبويه» وجمهور البصريين:

أنها نكرة تامة بمعنى «شيء»، وابتدأ بها لتضمنها معنى التعجب، وما بعدها خبر فموضعه الرفع.

٢ – مذهب الأخفش : ذهب الأخفش إلى أنها :

أ – معرفة ناقصة بمعنى «الذي» وما بعدها صلة فلا موضع له، والخبر محذوف وجوبا تقديره : «الذي حسّن زيدا شيء عظيم.»

ب – نكرة ناقصة، وما بعدها صفة فمحله الرفع، وعليه أيضا، فالخبر محذوف وجوبا تقديره : «شيء حسّن زيدا عظيم». [٥]

وروي عنه أيضا أن «ما» نكرة تامة لا تحتاج إلى وصف، فيكون في هذا القول موافقا لسيبويه والجمهور.

**مناقشة رأي الأخفش:**

فعلى حد قولي **الأخفش** المشهورين (معرفة ناقصة – نكرة ناقصة) يتحصل من جملة التعجب إفهام وإبهام.

١) أوضح المسالك ٣ / ٢٥١
٢) التصريح ٢ / ٨٧
٣) أوضح المسالك ٣ / ٢٥١
٤) عامل الخلاف عند الكوفيين (١٥٥ / ١٥٦)
٥) أوضح المسالك ٣ / ٢٥١

**أما الإفهام** : فيتحصل بذكر المبتدأ وصلته، أو صفته.

**وأما الإبهام** : فيتحصل بالتزام حذف الخبر، وكلاهما يخالف النظائر من وجهين.

**الأول** : تقديم الإفهام «بالصلة أو الصفة» وتأخير الإبهام «بحذف الخبر» والمعتاد فيما تضمن الكلام إفهاما وإبهاما تقديم ما به الإبهام وتأخير ما به الإفهام. [١]

**الثاني** : كون الخبر محذوفا وجوبا دون شيء يسد مسدّه، والذي عرفته في باب «المبتدأ والخبر» أنه لابد لحذف الخبر وجوبا من أمرين:

**أحدهما** : أن يدل عليه دليل.

**والثاني** : أن يقوم مقامه في الكلام شيء.

ألا ترى أن جواب لولا، والحال التي لا تصلح أن تكون خبرا، وجواب القسم، قد قام كل واحد منها مقام الخبر المحذوف، وههنا لم يقم شيء في مقام الخبر المحذوف وجوبا، فخالف نظائره التي حذف فيها الخبر وجوبا.[٢]

**مذهب الفراء :**

نقل عنه نقولات كثيرة، سنكتفي بواحد منها، وهو ما نقله الصبان عن الدماميني من أن «ما» استفهامية في الأصل، ثم نقلت إلى إنشاء التعجب. قال : «وهذا القول أقوى من جهة المعنى، لأن شأن المجهول كسب الحسن أن يستفهم عنه، وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب، كقوله تعالى «مالي لا أرى الهدهد» وما بعدها هو الخبر [٣].

**مناقشة رأي الفرّاء :**

ما نقل عنه من أن «ما» في : ما أحسن زيدا، استفهامية مشوبة بتعجب باطل، لأنه لو كان في «ما» معنى الاستفهام لجاز أن تخلفها «أي» في نحو قول السفاح بن بكير اليربوعي:

يا سيدا ما أنت من سيد  موطأ الأكناف رحب الذراع [٤]

---

١) الرجع السابق

٢) عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ٣ / ٢٥٢

٣) عامل الخلاف عند الكوفيين (١٦)

٤) البيت من السريع :قطر الندى (٣٤٧) والشاهد فيه «ما أنت من سيد «فكلمة «ما» استفهامية مبتدأ، و «أنت» خبره، وسيد تمييز مجرور بمن، والاستفهام هنا أريد به التعجب، لأن الشاعر يتعجب من بلوغ المخاطب غاية فوق كل الغايات من جهة السيادة الكرم،

وهذا أسلوب تعجب سماعي – انظر قطر الندى وبل الصدى لابن هشام (٣٤٧ – ٣٤٨)

لأن استعمال «أي» في الاستفهام المتضمن معنى التعجب كثير.

**كقول الشاعر:**

أي فتي هيجاء أنت وجارها  إذا ما رجال بالرجال استقلت [1]

وأيضا فإن التعجب «بما أفعله» مجمع عليه، وكونه مشوبا بالاستفهام أو ملموحا فيه الاستفهام زيادة لا دليل عليها فلا يلتفت إليه [2].

**أما «أفعل»:**

١ - ذهب البصريون إلى أنه فعل، وإليه ذهب أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي من الكوفيين. [3]

**أدلة البصريين على فعلية «أفعل»:**

استدل البصريون على فعلية «أفعل» أنه إذا وصل بياء الضمير دخلت عليه نون الوقاية **نحو**: ما أظرفني في عينك، ونو ن الوقاية إنما تدخل على الفعل لا على الاسم ألا ترى أنك تقول: أرشدني، وأسعدني، وأبعدني، ولا تقول: مرشدني ولا مسعدني ولا مبعدني، فأما قول الشاعر:

ألا فتي من بني ذبيان يحملني  وليس حاملني إلا ابن حمّال [4]

فمن الشاذ الذي لا يلتفت إليه ولا يقاس عليه.

**والرواية عند أبي العباس المبرد**: وليس يحملني إلا ابن حمال.

وعلى ذلك يكون البيت مستقيما لا شذوذ فيه لأن نون الوقاية حينئذ متوسطة بين الفعل والياء كما هو الأصل.

---

١) البيت من الطويل: وقائله مجهول، والشاهد فيه عطف «جارها» بكسر الراء على «فتي هيجاء» وأي جارها أنت (فجارها) نكرة لأن «أي» إذا أضيفت إلى واحد لم تكن إلا نكرة لأنه فرد جنس (فجارها) وإن كان مضافا إلى ضمير (هيجاء) فهو نكرة في المعني، لأن ضمير الهيجاء في الفائدة مثلها. فكأنه قال: أي فتي هيجاء، وأي جار هيجاء أنت ؟
ولا يجوز رفع كلمة «جارها» لأنه يبطل بالرفع معنى التعجب والمبالغة

٢) انظر عامل الخلاف عند الكوفيين (١٦٤، ١٦٥)

٣) الإنصاف في مسائل الخلاف (١٥) ١ / ١٢٦

٤) «المرجع السابق» ١ / ١٢٩ - أنشده أبو العباس المبرد في «الكامل» ثالث خمسة أبيات، وقال قبل إنشادها: أنشدنا أبو محلم السعدي، وهو من «البسيط» والشاهد فيه «حاملني» حيث لحقت نون الوقاية الاسم عند إضافته إلى ياء المتكلم وهو «شاذ» والقياس أن يقترن الاسم بياء المتكلم من غير توسط نون الوقاية بينهما سواء أكان هذا الاسم جامدا (كتابي) أم مشتقا (حاملي)، وما شاكلها.

وقد اضطرب رأي الشيخ – محمد محي الدين عبدا لحميد – طيب الله ثراه – فمرة **قال** : أنشده أبو العباس المبرد باسم الفاعل «حاملني» ومرّة قال : والرواية عند أبي

العباس المبرد «يحملني» [1]. وعندي إن البيت إذا اختلفت روايته : سقط الاستلال به

٢ – **ذهب الكوفيون** إلى أنّ (أفعل) في التعجب اسم.

**أدلة الكوفيين** على اسمية «أفعل» والردّ عليها :

ذهب الكوفيون إلى أنه اسم، ودليلهم على ذلك من أربعة أوجه :

**الوجه الأول:**

أنه اسم جامد لا يتصرف، ولو كان فعلا لوجب أن يتصرف كما تتصرف الأفعال، فلما لم يتصرف وكان جامدا، وجب أن يلحق بالأسماء.

**الردّ عليه:**

عدم التصرف لا يدل على أنه اسم، (فعسى وليس) فعلان، ومع هذا فإنهما لا يتصرفان. وهو جيد.

**الوجه الثاني:**

أنه يدخله التصغير وهو من خصائص الأسماء.

**قال الشاعر:**

يا ما أميلح غزلانا شدن لنا  من هؤليائكن الضال والسمر [2]

فكلمة «أميلح» تصغير أملح، وأصل التصغير من خصائص الأسماء، ولهذا قال الكوفيون: إن صيغة «أفعل» في التعجب اسم بدليل مجيئها مصغرة.

**وجواب البصريين من ثلاثة أوجه :**

**الأول:** أن التصغير يتناول الاسم لفظا ومعنى من تحقير (رجيل) أو تقليل (دريهمات) أو تقريب (قبيل وبعيد) أو تلطف (بني – أصيحابي) أو تعظيم (دويهية – كويرثة) [3].

---

١) الانتصاف من الإنصاف ١ / ١٣.
٢) الإنصاف في مسائل الخلاف (١٥) ١ / ١٢٧ – مغني اللبيب (٢/ ٧٨٨)
٣) الإنصاف في مسائل الخلاف (١٥) ١ / ١٣٨

**أما التصغير** الذي يلحق «أفعل التعجب» إنما يتناوله لفظا دون معنى ولا أرى له وجها. فإن فيه معنى» التلطف» مما يقوي فيه التعجب.

**الثاني: قال البصريون** : إن التصغير هنا حملا على «أفعل» الذي للمفاضلة لاشتراك اللفظين في التفضيل والمبالغة، ألا ترى أنك تقول : ما أحسن زيدا لمن بلغ الغاية في الحسن، كما تقول : زيد أحسن القوم، فتجمع بينه وبينهم في أصل الحسن وتفضله عليهم فلوجود هذه المشابهة بينهما «التعجب والتفضيل» جاز : ما أحيسن زيدا، كما تقول : غلمانك أحيسن غلمان. [1]

**الثالث** : أن التصغير دخله لأنه لزم طريقة واحدة فأشبه بذلك الاسم فدخله بعض أحكامه، وحمل الشيء على الشيء في بعض أحكامه لا يخرجه عن أصله، فاسم الفاعل محمول على الفعل في العمل، ومع ذلك لم يمنعه من كونه اسما. [2] وهو عندي أظهرها وأقواها.

**الوجه الثالث : قال الكوفيون :**

**إنه تصح عينه نحو** : ما أقومه وما أبيعه، كما تصح عين الفعل في نحو : هذا أقوم منك وأبيع منك، ولو أنه فعل لوجب أن تُعِلّ عينه بقلبها ألفا، كما قلبت من الفعل في نحو : قام وباع وأقام وأباع في قولهم : : أبعت الشيء إذا عرضته للبيع، وإذا كان قد أجري مجرى الأسماء في التصحيح مع ما دخله من الجمود والتصغير، وجب أن يكون اسما [3].

**جواب البصريين عليه :**

إن تصحيح عينه حصل له من حيث حصل له التصغير، وذلك بحمله على باب

«أفعل» الذي للمفاضلة، فصح كما صح من حيث غلب عليه شبه الأسماء، بأن ألزم طريقة واحدة، الشبه الغالب على الفعل لا يخرجه عن أصله [4].

وهو عندي ضعيف طالما أشبه الاسم في التصغير أو تصحيح العين فالأولى أن يحمل عليه فالتشابه بين التعجب والتفضيل قوّي من عدة أوجه.

---

١) الإنصاف في مسائل الخلاف (١٥) ١/ ١٤٤
٢) الإنصاف في مسائل الخلاف (١٥) ١ / ١٤٢
٣) المرجع السابق (١٥) ١ / ١٢٨
٤) المرجع السابق (١٥) ١ / ١٤٤

**الأول**: الأصل الذي يصاغ منه كلا النوعين.

**الثاني**: الوزن الصرفي لكليهما.

**الثالث**: دلالة كل منهما على زيادة الحدث.

فإنك لا تتعجب إلا ممن فاق نظراءه في حدث ما، فلما قويت المشابهة بينهما حمل عليه.

**الرابع**: صحة عين الأجوف منهما فكما تقول : محمد أقوم كلاما من فلان، وأبين عبارة منه، تقول : ما أقوم كلام فلان وأبين عبارته.

**الخامس**: أنهم صغروا أفعل التعجب حملا على ما هو جائز بغير نكير في اسم التفضيل.

**تقول** : ما أحيسن زيدا كما تقول : غلمانك أحيسن غلمان.

**الوجه الرابع: قال الكوفيون:**

إنه مما يدل على أنه اسم، وأنه ليس التقدير فيه «شيء أحسن زيدا» قولهم : ما أعظم الله ولو أن التقدير فيه «شيء» – كما زعم البصريون – لوجب أن يكون التقدير : «شيء أعظم الله» والله – تعالى – عظيم لا بجعل جاعل. قال الشاعر :

ما أقدر الله أن يدني على شحط  من داره الحزن ممن داره صول [1]

**وجواب البصريين عليه :**

معنى قولهم «شيء أعظم الله» وصف بالعظمة، ولذلك الشيء عندهم ثلاثة معان:

١ – أن يعني بالشيء من يعظمه من عباده.

٢ – أن يعني بالشيء ما يدل على عظمة الله وقدرته في مصنوعاته

٣ – أن يعني به نفسه، أي أنه عظيم لنفسه لا لشيء جعله عظيما، فرقا بينه وبين خلقه.

**ثم قالوا** : ويحتمل أن يكون قولنا «شيء أعظم الله» بمنزلة الإخبار بأنه عظيم لا على معني شيء أعظمه، فإن الألفاظ الجارية عليه – سبحانه – يجب حملها على ما يليق بصفاته.

**ولا يخفي** على القاريء ما فيه من تمحل وتحميل ما لا يحتمل جريا على عادة المتكلمين والمناطقة، وليّ عنق النصوص وصولا إلى الغايات.

---

١) الإنصاف في مسائل الخلاف (١٥) ١ / ١٢٩ – والبيت من «البسيط»

ألم يقل البصريون : إن الكلام إذا كان مستقلا بنفسه من غير إضمار كان أولى مما يفتقر إلى إضمار ؟.

وعليه فقد استقر رأي الكوفيين على أن «أفعل في التعجب» اسم وعلى هذا فهو خبر للمبتدأ «ما» التعجبية، وهذا الخبر منصوب بعامل معنوي هو الخلاف، والفتحة التي في آخره فتحة إعراب لا فتحة بناء. (١)

**فهي في عندك من قولك** : زيد عندك، وذلك لأن مخالفة الخبر للمبتدأ في المعني تقتضي عندهم نصب الخبر بعامل معنوي، وهو معني المخالفة التي اتصف بها الخبر، فكلمة «أحسن» في قولك : ما أحسن زيدا إنما هي وصف لزيد في المعني لا لضمير «ما» ومعني «أحسن» عندهم : فائق في الحسن، أي : شيء عجيب زيد، فائق في الحسن «وزيدا» عندهم مشبه بالمفعول به لأن ناصبه وصف قاصر. (٢) فهو مثل : «نورهم» في قوله تعالى : «مثلهم كمثل الذي استوقد نارا فلما أضاءت ما حوله ذهب الله بنورهم وتركهم في ظلمات لا يبصرون» (٣) فذهب «فعل لازم» غير أنه يعدّى بحرف الجر، ويشهد لتعدية هذا الفعل قراءة : محمد بن السميفع اليماني «أذهب الله نورهم».

**قال ابن هشام : وهي بمعنى القراءة المشهورة** (٤)

**أما البصريون** فيرون أن الفتحة التي في آخر «أفعل» فتحة بناء لا إعراب فهي كالفتحة في «ضرب» من قولك : زيد ضرب عمرا، وما بعد «أفعل» من الاسم المنصوب «مفعول به» كما أن ما بعد ضرب من الاسم المنصوب مفعول به **فإعراب** : ما أحسن زيدا كإعراب زيد ضرب عمرا حرفا بحرف. (٥)

**وبعد** فإنه يصعب عليك – إن لم يستحل – تفضيل أحد المذهبين على الأخر فلكل أدلته ولكل حجته.

**ثانيا : صيغة (أفعل به)** مثل: «أحسن بزيد» والخلاف فيها لا يقل عن سابقتها. **فقد أجمعوا** على فعلية «أفعل» بدليل دخول نون التوكيد عليه في قول القائل : ومستبدل من بعد غضبي صريمة فأحر به من طول فقر وأحريا. (٦)

---

١) لم ينون «أفعل» لمنعه من الصرف (الوصفية ووزن أفعل)

٢) عامل الخلاف عند الكوفيين (١٦٢، ١٦٣)

٣) من الآية «١٧» من سورة البقرة

٤) مغني اللبيب ١ / ١١٩

٥) التصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٨٧

٦) استشهد به «ثلعب» ولم يعزه لقائل معين وهو من «الطويل» والشاهد فيه «وأحريا» حيث أكد صيغة التعجب بنون التوكيد الخفيفة، وقد علمت أن نون التوكيد يختص دخولها بالأفعال فيكون ذلك دليلا على فعليتها. انظر شرح ابن عقيل ٢ / ١٤٨ – مغني اللبيب (٢/ ٣٩١)

وإنما قال النحاة أن «أفعل» فعل لأنه جاء على صيغة لا يكون عليها إلا الفعل، أما «أصبع» بفتح الهمزة وكسر الباء فنادر لا يجعل أصلا. [١]

ولكن : هل «أفعل» فعل ماضي أو فعل أمر ؟ خلاف.

**١ – مذهب جمهور البصريين :**

ذهب جمهور البصريين إلى أن لفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر وهو الأصل وهو في الأصل فعل ماضي على صيغة «أفعل» مثل : أكرم، وهذه الهمزة التي في أوله للدلالة على الصيرورة، فمعنى «أحسن» في قولك : «أحسن بزيد» صار صاحب حسن ونظيره في ذلك «أغد البعير» أي : صار صاحب غدة، وقولك : أورق الشجر أي : صار صاحب ورق، وقولك : أبقلت الأرض : أي صارت ذات بقل، ثم غيرت صورة الفعل. فلما صار على صورة الأمر قبح إسناده إلى الفعل الظاهر لأن الأمر الحقيقي لا يرفع إلا الضمير المستتر، فزادوا الباء في الفاعل ليكون على صورة المفعول به المجرور بباء التعدية، كما في قولك : أمرر بزيد فزيدت الباء لرفع القبح ولهذا لزمت زيادتها. [٢]

**ودليل أخر** : أنه يكون على صيغة واحدة في جميع الأحوال تقول : يا رجل أحسن بزيد، ويا رجلان أحسن بزيد، ويا رجال أحسن بزيد، ويا هند أحسن بزيد، ويا هندان أحسن بزيد، ويا هندات أحسن بزيد، فيكون مع الواحد والاثنين والجماعة والمؤنث على صيغة واحدة، لأنه لا ضمير فيه، ولو كان أمرا لكان ينبغي أن يختلف في التثنية فتقول : أحسنا بزيد، وفي جمع المذكر : أحسنوا بزيد، وفي إفراد المؤنث : أحسني بزيد، وفي جمع المؤنث : أحسنّ بزيد، فتأتي بضمير الاثنين والجماعة والمؤنث، فلما كان على صيغة واحدة، دلّ على أن لفظه لفظ الأمر، ومعناه الخبر [٣].

**٢ – ذهب الفراء والزجاج والزمخشري وابن خروف وابن كيسان :**

إلى أن : لفظه ومعناه الأمر [٤] وفيه ضمير مستتر وجوبا على أنه فاعل كسائر أفعال الأمر، والباء داخلة على المفعول به، فهي للدلالة على التعدية، ومحل الجار والمجرور : النصب على المفعولية.

**واختلف هؤلاء** في مرجع الضمير المستتر وجوبا في «أفعل» على أنه فاعل.

---

١) أوضح المسالك ٣/ ٢٥٣
٢) عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ٣/ ٢٥٥
٣) أسرار العربية (١. ٦)
٤) أوضح المسالك ٣/ ٢٥٥

أ – **ذهب ابن كيسان** : إلى أن الضمير يعود على مصدر الفعل، وكأن الذي يقول : أحسن بزيد، أحسن أيها الحسن بزيد، ولكون هذا الضمير عائد على المصدر التزم فيه الإفراد والتذكير.

ب – **ذهب الباقون** إلى أن الضمير للمخاطب الذي يوجه إليه الكلام لاستدعاء المتعجب منه **واعتذروا** عن التزام الضمير الإفراد والتذكير بأنه كلام جرى مجرى المثل، والأمثال لا تغير. [1]

**ولكن أيّ المذهبين أرجح ؟**

**اختلف النحويون** حول أي المذهبين أرجح، فذهب جماعة إلى ترجيح مذهب البصريين ومنهم» ابن مالك «وخلاصة ما ذكره في الرد على الفراء ومن معه من **خمسة أوجه** :

**الأول** : لو كان فعل أمر حقيقة – كما يقولون – لوجب فيه جميع ما يجب في أفعال الأمر من استتار فاعله وجوبا، إذا كان مفردا مذكرا، وبروزه فيما عداه، وفعل التعجب لا يبرز فيه الضمير أصلا فلا يكون جاريا على منهج الأمر.

**الثاني** :

لو كان فعل أمر لم يكن المتكلم به متعجبا، بل يكون آمرا غيره بالتعجب، وقد انعقد الإجماع على أن المتكلم بهذا يكون متعجبا، فلا يكون فعل أمر، لأنه على خلاف مدلول الأمر.

**الثالث** :

لو كان فعل أمر لما جاز أن يتصل بياء التعدية الواقعة بعد ضمير المخاطب، فلا يجوز أن تقول : أحسن بك، لما تقرر من أنه لا يجوز أن يرفع فعل ضميرا متصلا معناه هو معنى الضمير المرفوع.

**الرابع** :

لو كان فعل أمر لجاز أن يقع جوابه مقترنا بالفاء كما يجوز ذلك في قولك: اصبر فتدرك مرادك، وقد صرحوا بأنه لا يجوز لك أن تقول: أحسن بزيد فيحسن إليك، وأنت تريد التعجب.

**الخامس** :

لو كان أمرا حقيقة لوجب إعلال الأجوف منه بحذف عينه، ألا ترى أنك تقول في الأمر

١) عدة السالك إلى أوضح المسالك ٣/ ٢٥٥

من «أقام وأعان وأبان» : أقم، أعن، أبن، ولكنك تقول في التعجب : أقوم بزيد، وأعين به، وأبين به، فتبقي الواو والياء.

**وذهب جماعة آخرون إلى ترجيح مذهب الكوفيين، وقد سلكوا هذا المسلك في إبطال مذهب البصريين من ثلاثة أوجه:**

**الأول** : أنه يلزم على قولهم – أنه أمر لفظا ومعنى – استعمال صيغة الأمر في الدلالة على الماضي، ولا عهد لنا بذلك، بل المعهود عكسه وهو استعمال صيغة الماضي في الدلالة على الأمر نحو قولهم : اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه.

أي : ليتق الله، وليفعل خيرا. بدليل جزم الجواب، وذلك لأن مذهبهم أن فعل الأمر للواحد المعرى من حروف المضارعة – نحو أفعل – معرب مجزوم وأن الأصل فيه : لتفعل [1].

**الثاني** :

أنه لزم من قول البصريين إدعاء أن الباء قد زيدت في الفاعل لزوما. وزيادتها في الفاعل، ولزوم تلك الزيادة خلاف الأصل.

**الثالث** :

أنه يلزم من قول البصريين إدعاء أن الهمزة في «أحسن بزيد» دالة على الصيرورة، ودلالة الهمزة على الصيرورة قليل، فالحمل عليه حمل على القليل.

**وللإنصاف أقول** : إن أدلة البصريين على أنه ماض جاء على صورة الأمر أقوى وأعتى من أدلة الكوفيين على أنه أمر لفظا ومعنى.

**وبعد هذا الصراع المرير**، والكر والفر بين هؤلاء وهؤلاء، نجد أن كل هذه المحاورات، وتلك الدفوعات لا حاجة إليها إذا سلمنا أن هذا الفعل ليس كسائر الأفعال، في الصحة والإعلال لأنه جرى مجرى الأمثال كما قررنا أولا. [2]

وإن المتتبع لمثل هذه الخلافات بين البصريين والكوفيين ليجد أنه نتج عن تنافسهم واختلافهم تشعب الآراء، وذهابهم بها مذاهب شتى، حتى إن المتكلم أو الكاتب ليجد نفسه أمام زحام شعاب من القول لا يدري أيها يسلك، فهذا رأي ضعيف، وذاك قليل

١) الإنصاف (٢٧) – ٢ / ٥٢٤

٢) عدة السالك إلى أوضح المسالك ٣ / ٢٥٧

وهذاك شاذ، وذلك كوفي لا يجيزه بصري، وهذا رأي انفرد به عالم دون بقية أهل المذهب، وهلم جرا.

**ويرى شوقي ضيف «الدكتور»:**

«إن أهم ما يميز مدرسة الكوفة عن مدرسة البصرة اتساعها في رواية الأشعار، وعبارات اللغة عن جميع العرب، بدويهم وحضريهم، وقد حمل البصريون على الكوفيين حملات شعواء حين وجدوهم يتسعون في الرواية على هذه الشاكلة [1] .

**أما البصريون** فإنهم لم يلتفتوا إلى كل مسموع، ولم يقيسوا على الشاذ فكانوا يرون أن أهم غرض عندهم هو «وضع قواعد عامة للغة» وأرادوا أن ينظموا اللغة ولو بإهدار بعضها، وأرادوا أن ما سمع عن العرب مخالفا هذا التنظيم مسائل شخصية جزئية، فالبيت الشاذ ليس بحجةعلى الأصل المجمع عليه كما يقول المبرد. [2] **ويرون أيضا** : أنه لو طردنا القياس في كل ما جاء شاذا مخالفا للأصول والقياس، وجعلناه أصلا لأدى ذلك إلى اختلاط الأصول بغيرها، وأن يجعل ما ليس بأصل أصلا وذلك يفسد الصناعة بأسرها. [3]

**ومما سبق** نجد أن التنافس بين النحاة على اختلاف مدارسهم ومشاربهم يكمن وراء اهتمامهم بالقياس، الذي هو أثر من آثار تأثرهم بالمنطق الأرسطي.

فهذا الكسائي يقول :

إنّما النحو قياس يتبع  وبه في كــل أمــر ينتفع

١) المدارس النحوية (١٦.)
٢) التوهم عند النحاة (١٢.)
٣) المرجع السابق (١٢١)